

Distr.: General
30 December 2008
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مارغاريان (نائب الرئيس) (أرمينيا)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة

والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



٢ - ولتنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وبمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج، طلب المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى لجنته الاستشارية أن تنظر في التدابير المتخذة على مستوى البلدان الأعضاء من أجل تحسين وضع المرأة، ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأن تشكل لجنة تدرس الدور الاقتصادي والاجتماعي والعائلي للمرأة. وقد سمحت نتائج تلك الدراسة بوضع برنامج العمل المقبل لمجلس التعاون الذي ينص، بالخصوص، على التحرر الاقتصادي للمرأة.

٣ - وعلى الصعيد الاجتماعي، تعمل بلدان مجلس التعاون على مساعدة النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء رئيسات الأسر المعيشية، وكذلك على حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وعلى نحو الأمية في أوساط الفتيات والنساء إلى جانب غيرهن من أفراد المجتمع، وذلك في حدود الاحترام لأحكام الشريعة. ومن المتوخى، من جهة أخرى، إنشاء لجنة وزارية مكلفة بتنسيق الأنشطة فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاون.

٤ - وأعربت عن ارتياح بلدها لتقرير الأمين العام (A/63/214) وتأييدها للحملة التي استهلها الأمين العام، مع التأكيد على أنه لا يوجد نموذج وحيد قابل للانطباق على الجميع بل يتعين على كل بلد أن يتوصل إلى إيجاد الوسائل المناسبة لإنهاء العنف ضد المرأة. وقد أدرجت بلدان مجلس التعاون في خططها وبرامجها الوطنية تدابير ترمي إلى القضاء على العنف العائلي عموماً وعلى العنف ضد الفتيات والنساء خصوصاً، ونقحت تشريعاتها لكي تفرض صراحة عقوبات على مرتكبي أعمال العنف ضدهن. وأعربت عن تأييد بلدان مجلس التعاون للتدابير المنصوص عليها في تقرير الأمين العام

في غياب السيد مايور (هولندا)، تولى الرئاسة السيد مارغاريان (أرمينيا) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/63/38) و A/63/222 و A/63/215) (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/63/214) و A/63/216 و A/63/364 و A/63/205)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/63/217)

١ - السيدة آل - ثاني (قطر): تناولت الكلمة باسم البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج فأشارت إلى أن المجلس قد حرص دوماً على تحسين وضع المرأة من خلال تشجيع زيادة مشاركتها في شغل مناصب إدارة واتخاذ القرار وزيادة مساهمتها في تحقيق تقدم المجتمع مع الحفاظ، في نفس الوقت، على المبادئ والقيم العربية والإسلامية. ومن الهام إجراء البحوث بصورة منتظمة بشأن وضع المرأة وإعداد قواعد بيانات إحصائية بهدف وضع سياسات وخطط متعلقة بالمرأة. ووفقاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين، أعدت بلدان الخليج خطط عمل وطنية واضحة في الاعتبار الشريعة والقيم الوطنية، وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن النهوض بحقوق الفتاة والمرأة مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتعزيز حقوق وواجبات الأسرة، النواة الطبيعية الأساسية للمجتمع، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي حقوق وواجبات كرسست فيما بعد في الصكوك الدولية. وأضافت أن بلدان الخليج أقامت أيضاً آليات لتمكين المرأة وأنشأت مجالس وهيئات متخصصة.

الاقتصادات العالمية الكبرى فضلا عن البلدان النامية - وما لم يتم التوصل إلى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة تسمح بالقضاء على الفقر. وقد شرع بلدها قبل اعتماد الصكوك المذكورة آنفا بكثير، في العمل على النهوض بحقوق المرأة، وتظهر الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بالمرأة أن لها حضورا قويا في جميع قطاعات المجتمع. فضلا عن ذلك، فإن بلدها كان أول من وقع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثاني بلد صدّق على تلك الاتفاقية، وهي لم تفك تحرص على تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٩ - وأعربت عن إدانة وفد بلدها للعنف ضد المرأة ولا سيما العنف الناتج عن النزاعات والاحتلال الأجنبي وتنفيذ تدابير قسرية انفرادية مثل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على بلدها منذ أكثر من نصف قرن، وأشارت في هذا الصدد إلى معاناة الكوبيات اللاتي ما زال أزواجهن أو آبائهن أو أبناءهن معتقلين تعسفا في الولايات المتحدة منذ زهاء العشر سنوات.

١٠ - وأضافت أن وفد بلدها، إذ يشدد على أهمية التعاون الدولي، ويؤكد أن إعمال حق بلدان الجنوب في التنمية أصبح ضروريا جدا لبقاء بلدان الشمال نفسها. ويتعين على هذه البلدان أن تتوصل معا إلى إيجاد حلول على أساس الاستعجال للأزمة المدمرة التي تحتاج العالم بأسره. وبلدها مصمم على مواصلة المساهمة بتفانٍ في مبادرات التعاون الإقليمي وتؤكد صدق الجهود التي تبذلها الكوبيات لمساعدة الرجال والنساء في بلدان الجنوب الأخرى.

١١ - السيدة البنا (العراق): أشارت إلى أن حماية حقوق المرأة، نظرا لزيادة الأهمية المولاة لحقوق الإنسان، تندرج ضمن أولويات المجتمع الدولي. وأضافت أن المرأة العراقية

عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/63/205).

٥ - وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، قالت إنه يجب وضع صكوك قانونية وتنفيذية. وقد أنشأت بلدان مجلس التعاون الأطر القانونية اللازمة وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذلك إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. فضلا عن ذلك، فإن قوانينها الجنائية تعاقب صراحة على الاتجار بالأشخاص. وفي إطار التعاون بين البلدين، اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في عام ٢٠٠٦ "وثيقة أبو ظبي" التي تعاقب على الاتجار بالأشخاص وتنص على الجزاءات التي يتعرض لها المتجرون سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وتنص كذلك على إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٦ - ولاحظت أن استمرار النزاعات في مناطق مختلفة من العالم يشكل عقبة كبرى تعوق القضاء على ما يتعرض إليه النساء من عنف وإيذاء، وأنه ينبغي إبراز التأكيد في تقارير الأمين العام على معاناة النساء مع أسرهن تحت وطأة الاحتلال الأجنبي وعلى الضرورة الملحة لإيجاد حلول لمأساتهن.

٧ - السيدة بيريز ألفاريز (كوبا): قالت إنه، رغم التقدم المحرز منذ اعتماد منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ما زال يتعين إنجاز الكثير لمكافحة تأنيث الفقر، وبالتالي تحطّي العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وأضافت تقول إنه لن يمكن العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ما لم تتخذ تدابير لتدارك الأزمة الهيكلية الناجمة عن العولمة - التي تال آثارها

العراقية، بصورة خاصة، بمشكلة العنف ضد المرأة وكذلك بأهمية إدماج النساء في الحياة السياسية وبحقوقهن فيما يتعلق بالأجور.

١٤ - وأضافت أن الحكومة تكرم النساء ذوات الكفاءات وتساعد العائلات المشردة، ولا سيما تلك التي ترأسها نساء، بتوفير شبكة حماية اجتماعية لها؛ وهي تساعد أيضا المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حماية وتعزيز حقوق المرأة.

١٥ - وأكدت أن بلدها يندرج ضمن البلدان العربية التي أحرزت تقدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين لكن جهوده تتطلب دعم المجتمع الدولي بغية تهيئة مناخ من الاستقرار والأمن.

١٦ - السيدة كوروساكي (اليابان): بالإشارة إلى الجهود التي شرعت حكومتها في القيام بها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، أبرزت بالخصوص العمل المضطلع به لإنهاء العنف ضد المرأة في حالات النزاع، والذي يشكل ظاهرة منتشرة يتعين على المجتمع الدولي القضاء عليها بصورة منتظمة ومنسقة. وأعربت في هذا الصدد عن ارتياح بلدها الشديد لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) حديثا، وهو قرار اشترك بلدها في تقديم مشروعه.

١٧ - وأضافت أن منع نشوب النزاعات يقتضي أن يتمكن الرجال والنساء من المشاركة، على قدم المساواة في التفاوض بشأن اتفاقات السلام، وأن يحصل كل منهم على تثقيف في مجال شؤون السلام. ومن الضروري كذلك إدماج منظور جنساني في التشريع الوطني والتدابير والهياكل الوطنية. وأشارت إلى أن بلدها، إدراكا منه لحقيقة أن النساء لا يجب أن يُنظر إليهن فقط كضحايا للعنف، وإنما كعناصر فاعلة تؤدي دورا أساسيا في توطيد السلام، يقدم مساهمة كبرى في بلدان عديدة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وإريتريا، وأفغانستان.

عانت من القهر والحرمان والإقصاء ومن أشكال متعددة من العنف في أثناء عقود من الاستبداد. وأن بلدها يسعى اليوم إلى استعادة توازنه بإشراك المرأة في جميع ميادين الحياة في البلد. ونظرا لتطلع بلدها إلى السلام والأمن وإلى إقامة نظام ديمقراطي، في جملة أمور أخرى، تكتسي هذه المشاركة طابعا ملحا وذا أولوية.

١٢ - وأضافت قائلة أن النساء العراقيات أثبتن قدرتهن على التصدي بشجاعة للإرهاب والعنف بتحمل مسؤولياتهن العائلية والمهنية وبالمشاركة في الانتخابات وفي وضع الدستور. والحكومة، الواعية بأنهن يمثلن نصف المجتمع، تشجعهن على المضي قدما في هذا الاتجاه. ولاحظت أن المادة ٤٨ من الدستور تضمن للمرأة العراقية حقوقها غير القابلة للتصرف فضلا عن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من المقاعد في مجلس النواب، وهي نسبة مئوية لم يبلغها عدد كبير من البلدان حتى في العالم المتقدم. وقد عينت نساء على رأس أربع وزارات، وتوجد وزارة لوضع المرأة ولجنة برلمانية للمرأة. ومن جهة أخرى، يضمن الدستور حقوق المرأة على مستوى الأسرة، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، كما ينص على حق المرأة في أن يحصل أطفالها على جنسيتها في حالة تزوجها من شخص غير عراقي، وهو أمر لم يسبق له مثيل في المنطقة. ورفع أيضا الحظر الذي كان مفروضا على سفر المرأة إلى الخارج بدون مرافقة رجل لها، ويتضمن الدستور مواد مختلفة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين سواء فيما يتعلق بالمشاركة في الشؤون العامة أو بالحقوق السياسية أو بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو المسكن، فضلا عن ذلك، يزداد باستمرار تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي وفي البعثات والوفود الرسمية إلى الخارج.

١٣ - وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، اضطلعت الحكومة العراقية بتوعية أعضاء اللجنة العليا للنهوض بالمرأة

٢٢ - وأعرب عن تقدير وفده لدور وجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وعن تشجيعه للمانحين على زيادة قيمة تبرعاتهم بغية تعزيز أنشطته الرامية إلى تمكين المرأة وإلى النهوض بها، وذلك بالخصوص وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ولاحظ أن عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة ترصد حالة المرأة الفلسطينية الواقعة ضحية للحصار ولانتهاكات فادحة لحقوقها تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن بلده يرى أنه يجب إيقاظ الضمير الدولي والتدخل لإنهاء هذه الممارسات وحماية حقوق وكرامة المرأة الفلسطينية. وأضاف أنه تم تحقيق تقدم كبير على صعيد النهوض بالمرأة وتمكينها بفضل جهود مبذولة على جميع المستويات، ولكن التحديات التي ما زالت قائمة هي عديدة ولا يمكن التصدي لها على الصعيد الوطني وحده. ويجب تعزيز آليات التعاون ودعم حقوق الشعوب في التنمية وامتلاك مواردها، ويجب أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها عن طريق دفع المبالغ المعلنة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية، وتخفيف عبء دين أقل البلدان نمواً، واعتماد سياسات اقتصادية دولية مواتية للفقراء، وإنهاء الحصار الاقتصادي التي تضر بالشعوب وتعوق تمكين المرأة والنهوض بها.

٢٤ - السيد إسلام (بنغلاديش): أكد على أهمية المساواة بين الجنسين بالنسبة للتنمية المستدامة وأبرز ضرورة أن تكون مراعاة هذا البعد جلية في كل الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة سواء تعلقت بتغير المناخ أو بالأزمة الغذائية، وكذلك في أعمال جميع المؤتمرات الكبرى.

٢٥ - ومن الأساسي أن يزداد دور النساء في القطاع الزراعي لأن المرأة هي عنصر التغيير وينبغي أن تتمكن من اتخاذ قرارات فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. وأشار إلى أن بلده لم ينفك يقوم بدور طلائعي في

١٨ - وعلى الصعيد الدولي، لم تنفك اليابان تشارك بصورة نشطة في الحملات التي يقوم بها الأمين العام ونائبه. وهي تضطلع بحملتها السنوية الخاصة لمكافحة العنف ضد المرأة، وستشارك على المستوى الوزاري في حملة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٩ - وبخصوص العمل على الصعيد الوطني، أشارت إلى أن عام ٢٠٠٩ سيمثل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القانون الأساسي من أجل إيجاد مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، وعرضت مجموعة من التدابير المختلفة التي اتخذتها الحكومة لتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والحياة العائلية، وذلك بالخصوص عن طريق تدعيم الهياكل الاجتماعية الأساسية الرامية إلى مساعدة الآباء الشباب.

٢٠ - ولاحظت أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير لكي تحتل المرأة المكانة التي تستحقها على صعيد المجتمع بأسره، وأعادت اعتزام بلدها تأكيد المشاركة بنشاط إلى جانب المجتمع الدولي في العمل المضطلع به لهذا الغرض.

٢١ - السيد سعيد (السودان): بالإشارة إلى الالتزامات المعلنة لدى انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، أكد على أن بلده يفضل تراثه الثقافي ونظراً لحرصه على مبادئ المساواة بين الجنسين، يقر بالدور الهام الذي تؤديه المرأة بصفتها دعامة لنهضة المجتمع. وأضاف أن المرأة لم تنفك تحتل مكانتها على الساحة السياسية منذ الستينات وقد خصصت لها ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمان. ويعترف بلده لها كذلك بالحق في أجر مساو لأجر الرجل لقاء العمل المتساوي، وذلك منذ السبعينات، كما حدد نفس السن لتقاعد الجميع. وتحظى النساء اليوم بمستوى تعليم أعلى، وقد ازدادت مشاركتهن في الحياة الاقتصادية، وهن يشغلن مناصب عالية في العديد من القطاعات.

الفقيرات والتي لا غنى لها عن التعاون الدولي، وحشد الموارد، وتعزيز الشراكة العالمية.

٢٨ - السيد ستيغز (هولندا): قال إن الأزمة الغذائية، التي ذكر بأسبابها المتعددة، تؤثر في جميع النساء في بلدان العالم قاطبة. وأضاف قائلاً أن الاحتياطات الغذائية تستنفذ حالياً في حين يزداد الاستهلاك وإن عدد سكان العالم الذي يبلغ اليوم ٦ بلايين نسمة سيصل إلى ٩ بلايين بحلول عام ٢٠٥٠، وستمثل نتائج ذلك في انعدام الأمن الغذائي وفي الاضطرابات السياسية لأن الفقر سيزداد حدة باستمرار. وتمثل المرأة أغلبية السكان الفقراء والمستبعدين لكنها هي التي تتحمل بصورة أساسية المسؤولية عن إنتاج ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الأغذية. وبالتالي فإن المرأة هي أول من يتحمل نتائج الأزمة الغذائية. وأكد أنه يجب التصدي إلى هذه الأزمة لكي يمكن تحقيق الهدف ٣ من أهداف الألفية.

٢٩ - ولاحظ أن الأزمة الغذائية قد تسببت بالفعل حتى الآن في انتشار الشغب وزعزعة شديدة للاستقرار في ٤٠ بلداً. وأشار في هذا الصدد إلى التخوفات التي أعرب عنها كوفي عنان. وأضاف أن الأزمة، فضلاً عن الإضرار بالهياكل الأساسية التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، تعرض للخطر إمكانية الحصول على التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات.

٣٠ - وقال إن بلده يطلب بالتالي أن تأخذ كافة البلدان على عاتقها منذ الآن عدداً من الالتزامات من أجل تعزيز المساواة فيما يتعلق بملكية الأرض وتأمين حصول المرأة على التعليم وعلى التقنيات والموارد الزراعية والمياه والتكنولوجيا والائتمان، ومن أجل تمكين النساء من المشاركة في اتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الرجال.

٣١ - وأكد أن تمكين المرأة من أداء دورها كاملاً يقتضي السعي إلى القضاء على الممارسات والقوانين المتحيزة

بمجال النهوض بالمرأة وفقاً لالتزاماتها الدولية. وهو طرف في جميع الصكوك الدولية تقريباً المتصلة بحقوق المرأة، ويشارك بنشاط في أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وهيئات أخرى. وقد أنشأ آليات عديدة للنهوض بالمرأة ومكافحة الفقر، وأعلن في هذا الصدد الشروع قريباً في اتباع سياسة جديدة ذات أهداف أكثر تحديداً. وقد تم تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد بلده على أن المسائل المتصلة بالمرأة توضع في الحسبان على النحو الواجب في المبادرات المتصلة بالأهداف الأخرى للألفية.

٢٦ - وأضاف أن إمكانية الحصول على الائتمانات الصغرى وعلى التعليم غير النظامي قد سمحت بزيادة معدل عمالة المرأة في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتظهر الإحصاءات أن أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية ترأسها الآن نساء. وعلى الصعيد السياسي، تتمتع النساء بالاستقلالية، وهي مخلّوة لتقدم ترشيحها للانتخابات البرلمانية وكذلك داخل هيئات أخرى حيث تم تخصيص مقاعد لها. ومن جهة أخرى، اعتمدت عدة قوانين لحمايتها من العنف. وتعتزم بنغلاديش القيام بحملة وطنية في عام ٢٠٠٨ تنعكس فيها الحملة التي قام بها الأمين العام. وترى بنغلاديش في هذا الصدد أن لجنة بناء السلام ينبغي أن تطبق بصورة كاملة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تحسين حالة المرأة المتضررة من جراء النزاعات.

٢٧ - وأعرب عن الرأي بأنه، رغم الجهود المكثفة التي يجري بذلها والنجاحات التي تم إحرازها، لم يتمكن أي بلد حتى الآن من القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين ومن جعل سياساته الوطنية متماشية مع الأهداف الدولية، المنصوص عليها في منهاج عمل بيجين. وأضاف أن البلدان النامية هي أيضاً البلدان التي تعيش فيها أغلبية النساء

- جنسانيا فضلا عن اتخاذ تدابير تمنح امتيازات لصغار المزارعين والمنتجات المحلية عوضا عن منحها للشركات المتعددة الجنسيات ذات الأساليب التهجيمية، وتنسيق المعونة الدولية مع مراعاة احتياجات المستفيدين ومواصلة الاستثمار في التزويد بالمياه، وغير ذلك.
- ٣٢ - وأضاف قائلاً إن بلده يرى أنه ينبغي التعاون على نحو أوثق في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تكفل الحكومات إمكانية الحصول على المواد الغذائية، مع الحرص بصورة خاصة على كفالة المساواة بين المرأة والرجل في إعداد السياسات الوطنية والدولية.
- ٣٣ - السيد مايرا (البرازيل): ذكر أن بلده اعتمد خطته الوطنية الثانية للسياسات المتعلقة بالمرأة، وهي قائمة على مبادئ المساواة بين الجنسين، واستقلالية المرأة والفصل بين الدولة والدين، والعدالة الاجتماعية للجميع، وشفافية إدارة الشؤون العامة، واحترام التنوع، ومشاركة المجتمع المدني، وأشار إلى مجالات التنفيذ الأحد عشر لتلك السياسات.
- ٣٤ - وأضاف أن بلده اعتمد كذلك ميثاقا وطنيا لمكافحة العنف ضد المرأة وخصص له ميزانية لفترة أربع سنوات بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار واستحدث آلية وترتيبات لحماية النساء ضحايا العنف، ولتعزيز حقوق المرأة فيما يتعلق بالجنس والإنجاب، ووقف تآنيث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحة الاستغلال الجنسي للطفلة والمراهقة والاتجار بالنساء، وتحسين وضع النساء المعتقلات وتأمين احترام حقوقهن على نحو أفضل.
- ٣٥ - وأعاد تأكيد اهتمام بلده بالعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في ميدان النهوض بالمرأة.
- ٣٦ - السيدة بلوم (كولومبيا): بالإشارة إلى الأهمية التي يوليها بلدها للنهوض بالمرأة، ذكرت أن بلدها أدمج مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع جوانب خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وعزز تشريعاته لفائدة تمكين المرأة بهدف التقليل من خطر وقوع المرأة ضحية للعنف.
- ٣٧ - ومن جهة أخرى، فإن الشروع في تطبيق سياسة الأمن الديمقراطي، وتسريح أكثر من ٤٨ ٠٠٠ من الأفراد السابقين للقوات المسلحة غير القانونية قد سمحا بالتقليل التدريجي من العنف ومن جميع أشكال الجناح، وإعادة الثقة والاستقرار. وقد عززت الحكومة سياستها في مجال إعانة الأشخاص المشردين الممولة بواسطة ميزانية سنوية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وهي تطبق تلك السياسة على نحو يكفل احترام المساواة بين الجنسين على غرار تطبيق خطة العمل الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان.
- ٣٨ - وأضافت أن بلدها عزز تشريعاته المتعلقة بالعنف العائلي والاتجار بالأشخاص، وينص قانون الطفولة والمراهقة على تدابير لحماية الضحايا ولفرض عقوبات صارمة على من يلحقون الأذى بالأطفال. وقد وضع، فضلا عن ذلك، مختلف السياسات والاستراتيجيات للنهوض بحقوق المرأة في الجهاز القضائي، وإذا استحدثت على سبيل المثال، نظاما جديدا للاتهام بغية تعجيل الإجراءات الجنائية وضمان حقوق الضحايا على نحو أفضل. وأخيرا أنشئ مرصد مكلف بالسهر على تطبيق القوانين والتدابير الوطنية وجمع البيانات بشأن العنف الجنساني.
- ٣٩ - ولاحظت أن المبادرات الوطنية تستند بقدر كبير إلى التعاون الدولي وأن الأمم المتحدة لها دور أساسي في هذا الصدد. وأعربت عن ارتياح بلدها للجهود المضطلع بها بصورة مشتركة للتوصل إلى تحقيق التكامل فعليا بين العمل من أجل المساواة بين الجنسين وبين السعي إلى تمكين المرأة.

ومنها بالخصوص المجلس الوطني للمرأة الذي تسمح اليوم أنشطته للنساء بممارسة وظائف الوزيرة والسفيرة والقاضية وبالمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية. فضلا عن ذلك، قام المجلس الوطني للمرأة بصياغة توصيات أحيلت إلى لجنة وضع المرأة. ومن الأمثلة الأخرى، المجلس الوطني للأمم والطفل الذي تدعم خطط عمله الوطنية العديدة المساواة على صعيد التعليم، فضلا عن تحسين الخدمات الصحية للفتيات. وذلك بالخصوص لمنع أعمال العنف والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنتى.

٤٥ - وأعرب عن الرأي بأن تحرر المرأة يتطلب تعاون جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، ولذلك قرر بلده إدماج وضع المرأة في كافة سياساته واستراتيجياته العامة وأخذها في الاعتبار لدى وضع ميزانيته. وأعلن في الختام أن وفد بلده يعول على تدعيم العمل الدولي بغية النهوض بالمرأة من منظور تحقيق الأهداف الإنمائية.

٤٦ - السيد راشكوف (بيلاروس): أشار إلى الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة، والعمليات الحكومية الدولية، في ميدان التنمية الاجتماعية للمرأة فضلا عن التقدم الملحوظ المنجز حديثا. وأضاف أن الاستراتيجيات الوطنية والدولية ينبغي أن تتضمن مزيدا من الامتيازات للأمهات، إذ أنه لا يمكن تحسين وضعهن إلا بضمان المساواة في الحقوق للمرأة في مجال العمالة والتعليم بصورة خاصة. ولاحظ أن المسائل المتعلقة بالأطفال وثيقة الاتصال بهذا الجانب لأن نوعية عيش الطفل تتوقف بنسبة كبيرة على مستوى التطور الاجتماعي لأمه.

٤٧ - وقال إن قوة الدولة تتوقف على قوة الأسرة، وقد شرع بلده في تنفيذ خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين تشكل حماية الأمهات محورها، وبفضل نتائج هذه الخطة، أصبح بلده في طليعة البلدان المتقدمة الأكثر

٤٠ - السيد عبد العزيز (مصر): أعرب عن قلقه إزاء التأخير في نشر تقارير الأمين العام في إطار البند ٥٦، ولا سيما التقرير المتعلق بتحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/63/364) الذي كان وفده يعتزم دراسته على النحو الملائم.

٤١ - وبعد الإشارة إلى مبادرات كبرى مختلفة اضطلع بها المجتمع الدولي، لاحظ أنه يبدو أن ثمة توافق آراء على أن تحسين وضع المرأة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مهمة عاجلة وذات أولوية، لكن مشاورات لجنة وضع المرأة لم تواكب سرعة التطور في مجال الالتزام الدولي.

٤٢ - وأعرب عن الرأي بأن المشاورات التي أجريت في أثناء الاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين تمثل محورهما في الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا من جهة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من جهة أخرى، قد أظهرت مرة أخرى أن النساء ما زلن يعانين من الفقر والتمييز والعنف لا سيما في المناطق المتضررة من جراء النزاعات المسلحة أو الواقعة تحت احتلال أجنبي. وأضاف أن البطء في التقدم المحرز بغية تحقيق الهدف ٣ بحلول عام ٢٠١٥ مثير للقلق، ويتعين على جميع البلدان، المتقدمة والنامية على السواء، أن تدعم الحملة التي استهلها الأمين العام في آذار/مارس الماضي.

٤٣ - وأضاف قائلا إن الأزمات الاقتصادية المتتالية، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة، بالاقتران مع تغير المناخ وانهيار أسواق النقد العالمية، قوّضت قدرة الدول الأعضاء على تعزيز برنامج التنمية وستؤثر بدون شك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٤٤ - وأكد أن بلده، اقتناعا منه بأن المجتمع لا يمكن أن يتقدم بدون تحسين وضع المرأة، مصمم على تمكين المرأة بالكامل. وقد أنشأ لهذا الغرض الآليات اللازمة

الأمن بخصوص استعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٣٤/٦٢. وأعرب عن الأسف لكون الأمين العام لم يعط أهمية أكبر للمسألة في تقريره (A/63/216)، لكن وفد بلده يقدر وصف الأنظمة والأحكام التي وضعت لحماية الضحايا.

٥٢ - وأعرب عن ارتياح بلده لقيام إدارة عمليات حفظ السلام بإعداد تقرير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وهي توصي بأن تستعين الإدارة بالموارد المشتركة بين المؤسسات والمتصلة بحملة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في أوقات النزاع وذلك بغية تحقيق أقصى فعالية ممكنة لعمل الخبراء.

٥٣ - ورأى أنه ينبغي أيضا الإعراب عن الارتياح لإنشاء الفريق العامل المعني بالنساء في السلطة في عام ٢٠٠٦ وهو فريق ستساهم أعماله بقدر هام في القضاء على العنف الجنسي ضد المرأة.

٥٤ - وأضاف أن بلده، الذي يساوره بالغ القلق من الزيادة المستمرة في عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مدد فترة خطة الطوارئ لمكافحة هذه الآفة لمدة خمس سنوات جديدة وخصص لها ميزانية بمبلغ ٤٨ بليون دولار وذلك بالخصوص لتمويل العلاج المضاد للفيروسات الكوسية وتكفل ٥ ملايين من اليتامى والأطفال ضعيفي الحال وتدريب ما لا يقل عن ١٤٠ ٠٠٠ عامل صحي إضافيين.

٥٥ - ولاحظ أن قمع الاتجار بالأشخاص جانب هام آخر للسياسة التي اعتمدها حكومة بلده لوضع حد للعنف ضد النساء، على نحو ما يتبين من زيادة عدد الأفرقة الخاصة المكلفة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتضاعف عدد محاكمات المتاحرين وإداناتهم وارتفاع عدد الضحايا اللاتي حصلن على ملجأ وحماية. وسيواصل بلده من جهة أخرى

تطورا في هذا الميدان، متقدما على الكثير من بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا. وقد أسست حكومة بلده هكذا استحقاقات اجتماعية للأسر وهي تساعد أمهات الأطفال العديدين في حياتهن المهنية. وعلى سبيل المثال، تمكّن الحكومة الأمهات التي لها خمسة أطفال من التقاعد خمس سنوات قبل غيرها. وفضلا عن ذلك، تُعرض على الأسر عديدة الأطفال قروض بشروط ميسرة لتمويل الدراسات العليا لأطفالها بالجامعات الحكومية.

٤٨ - وأضاف أن نوعية الرعاية الطبية جانب أساسي من العمل لفائدة الأمهات، وقد أنشأ بلده مركزا مستقلا للبحوث بشأن حماية الأم والطفل ومراكز تدريب ومكتبة متخصصة بغية تحسين الاستجابة لاحتياجات النساء الحوامل والأمهات الشابات.

٤٩ - وحرصا على النهوض بالوضع الاجتماعي للأمهات، أعلن بلده عام ٢٠٠٦ سنة الأم وهو يسند منذ ذلك العام وساما ومنحه ذات قيمة هامة لكل أم تنجب خمسة أطفال؛ وقد اتخذت كذلك تدابير أخرى على الصعيد المحلي لفائدة الأمهات اللاتي أنجن عددا كبيرا من الأطفال.

٥٠ - ولاحظ أن حالة الأمهات تظهر مدى أهمية عدم الاكتفاء في أن تراعي الاستراتيجيات العالمية والوطنية احتياجات كل فئة اجتماعية من النساء، فضلا عن المساواة بين الجنسين. ولذلك فإن بلده تهيئ بمنظومة الأمم المتحدة أن تخصص في عملها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين مكانة أكبر للاحتياجات الخاصة للنساء.

٥١ - السيد ماك ماهان (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظ أنه ما زال يتعين تحقيق الكثير من الإنجازات، وأبرز أنه تم اتخاذ تدابير هامة في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة. وأشار بالخصوص إلى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس

٦٠ - وأشار إلى أن بلده طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ١٩٨٥ وقد صدق على البروتوكول الاختياري في عام ٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، سحب بلده في تاريخ حديث جدا إعلانه بشأن المادة ٩ من الاتفاقية؛ وتبرهن حقيقة أنه سحب أيضا تحفظاته على المادتين ١٥ و ١٦ عن حرصه على الوفاء بالتزاماته الدولية.

٦١ - السيدة براح (الجزائر): أكدت على أن بلدها قطع بسرعة أشواطاً كبيرة إلى الأمام أشار إليها رئيس الجمهورية بمناسبة يوم المرأة وأعلن تصميمه على إتمام تحرر المرأة الجزائرية. ولاحظت أن العقليات تطورت وتم التخلص من المحرمات مثل تلك التي تتعلق بالعنف ضد المرأة.

٦٢ - وعلى الصعيد القانوني، تركز النصوص حماية المرأة، لكن تعين رغم ذلك تنقيح القانون الجنائي لمراعاة التحول الذي طرأ في العلاقات القائمة داخل المجتمع وقمع ومعالجة مرتكبي التحرش الجنسي وتم، في جملة تدابير أخرى، فتح مركز لمساعدة ضحايا التحرش ومراكز وطنية لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف، ويجري حالياً توعية أفراد الشرطة والأعضاء المقبلين للقوات المسلحة والقضاء، وغيرهم، بحقوق الإنسان وبمسألة القضاء على العنف الزوجي أو العائلي وذلك بالخصوص تحت إشراف الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة ووضع المرأة، وبالتعاون مع المجتمع المدني، وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٦٣ - وبفضل الحوار الشمولي والشفاف الذي تمكنت من إقامته، تحرص الجزائر على تحقيق تقدم في مجالي حقوق المرأة ومكافحة جميع أشكال العنف ضدها، وهي، مثل شعبها، متضامنة مع النساء اللاتي يعشن تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي.

تشجيع الأمم المتحدة، ومنظمة حلف الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على كفالة أن الوحدات والمتقدين المشاركين في عمليات حفظ السلام لن يتورطوا في الاتجار بالأشخاص.

٥٦ - وأعلن أن بلده أدرج تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف والتحرش الجنسيين في جميع برامجها في مجال المعونة الإنمائية، سواء تمثل محورها في الصحة أو التعليم أو الديمقراطية والحكم الرشيد، أو النمو الاقتصادي. وقد استهل كذلك حملات للتوعية بالمخاطر المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، ومول حملة جديدة للوقاية من ناسورة الولادة ومعالجتها في البلدان النامية، وقدم معونة للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للاستغلال والإيذاء الجنسيين في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أو المتضررة بكارثة طبيعية.

٥٧ - وأكد أنه يجب إعادة هيكلة إدارات ومؤسسات الأمم المتحدة المكلفة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وبلده على استعداد للتعاون مع دول أعضاء أخرى لإنجاز هذا الإصلاح.

٥٨ - واختتم بيانه بالإشارة إلى أن بلده قدّم مشاريع قرارات عديدة لفائدة النهوض بالمرأة في أثناء فترتي ولاية رئيسته الحالي، وهو مصمم على مواصلة الجهود ذات الأهمية الأساسية المبذولة للدفاع عن هذه القضية، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى وفي محافل دولية أخرى.

٥٩ - السيد سن (تركيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأوضح أن المساواة بين الرجال والنساء مبدأ تم تكريسه في دستور بلده، الذي يقر أولوية الاتفاقيات الدولية في هذا المجال منذ اعتماد تعديل لهذا الغرض في عام ٢٠٠٤؛ وقد تم أيضا تنقيح القانونين المدني والجنائي.

٦٧ - وفي ميدان حفظ السلام، قالت إن الإمكانية متاحة للمرأة لكي تشارك على قدم المساواة مع الرجل في عمليات الأمم المتحدة، وذلك رغم محدودية الموارد البشرية للبلد. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم ينفك عدد النساء يزداد في الوحدات الجامايقية وهو يبلغ حاليا زهاء ٥٠ في المائة من مجموع أفراد تلك الوحدات.

٦٨ - وأضافت قائلة إن بلدها، بعد أن أصبح لديه الآن إطار تشريعي لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، وإذ يؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (A/63/215) يعمل على تشجيع التدابير الوقائية ومساعدة الضحايا ومعالجة المذنبين. وقد أنشأ فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتولى تدريب مختلف فئات الموظفين، واستهل حملة للتوعية والتثقيف.

٦٩ - وأكدت أن حكومة بلدها، إذ تؤيد النهج الشامل الذي توخاه الأمين العام، تدعم التدابير المتخذة على الصعيد الدولي، ولا سيما التدابير المتخذة تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة، بهدف القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وكذلك ضد الفتيات، وتؤكد على أن المساواة بين الجنسين تتطلب وجود تعاون على جميع المستويات وبخاصة من أجل تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات.

٧٠ - السيدة هوانغ تي تانه نغا (فيت نام): أكدت على أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير من الأعمال رغم التقدم المشجع الذي حققته البلدان، وأوضحت أن بلدها يضع مسألة إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة فضلا عن استراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل، في صميم حملته للنهوض بالمرأة. وأضافت أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية حققت تقدما كبيرا في بلدها إذ بلغت نسبة النساء ٢٥,٧٦ في المائة من عضوية الجمعية الوطنية، ويحتل البلد

٦٤ - السيدة روبرتس (جامايكا): أعلنت دعم حكومتها لتمكين المرأة والنهوض بها على نحو ما يتبين من انضمامها السريع جدا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومشاركتها في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة، وهيئات أخرى.

٦٥ - ورأت أن الزيادة العامة في موارد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي ذكرها الأمين العام في تقريره عن هذا الموضوع (A/63/205) يمكن أن تعني أن ثقة الدول الأعضاء في أنشطة المنظمة قد ازدادت. وأضافت أن بلدها يتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ميادينه الأربعة ذات الأولوية ويؤيد بقوة تعزيز أنشطة التدريب بشأن مسائل المساواة، المقترحة حاليا على الدول الأعضاء. وقد أعلن في هذه السنة لأول مرة تبرعات متعددة السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسيسعى جاهدا لدفع تبرعات لصندوق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٦٦ - وعلى الصعيد الوطني، تعمل جامايكا على تنفيذ سياسات وخطط وبرامج تستجيب بصورة ملموسة لاحتياجات الجنسين، وهي ترى أن إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين وتعزيز تلك المساواة ضروريان جدا لتنمية البلد. وفي منتصف الفترة المؤدية إلى الأجل المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عززت جامايكا أطرها القانونية والسياسية وحسنت الرعاية والخدمات التي توفرها في مجال صحة الأم وخصصت المزيد من الوسائل لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تحسنت تمثيل المرأة في مناصب المسؤولية في القطاعين العام والخاص. ويتبين من مؤشر التنمية البشرية المتصل بالنوع الجنساني أنه تم تسجيل تحسن فيما يتعلق بطول العمر المتوقع للإناث، وأجورهن ومعدل التحاقهن بمؤسسات التعليم، ولا سيما التعليم العالي.

المنظمات غير الحكومية على أداء دورها الرئيسي في هذا الميدان عن طريق تقديم الإعانات لها.

٧٣ - وبخصوص العنف ضد المرأة، قال إنه لا شك في أن الحملة المتعددة السنوات التي استهلها الأمين العام في شباط/فبراير هامة، لكن يجب أيضا أن تجري الدول الأعضاء مشاورات بغية اعتماد تدابير عملية. وأكد أن حكومة بلده التي أدرجت مكافحة هذه الظاهرة ضمن أولوياتها تنوحي في هذا الصدد سياسة عدم التسامح على الإطلاق وتطبق نهجا متكاملا بهدف وضع حد للإفلات من العقاب، وملاحقة المسؤولين عن أعمال العنف، فضلا عن حماية الضحايا ومساعدتهم على التكيف من جديد مع أوضاعهم. وقد قامت، فضلا عن ذلك، بتنقيح قانون ١٩٩٤ المتعلق بالعنف العائلي والقانون الجنائي بغية تحسين العمل على منح حدوث الجرائم الجنسية، وهي تقوم بأنشطة وقائية، وقد فتحت أكثر من مائة دار للرعاية في المستشفيات الحكومية لضحايا أعمال العنف والجرائم الجنسية.

٧٤ - وأعلن تأييد بلده بدون تحفظ لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تمثيل متكافئ للمرأة والرجل، موضحا أن بلده يرى مع ذلك أنه يجب اتخاذ تدابير جديدة لتخطي العقبات التي ذكرها الأمين العام في تقريره عن تحسين حالة المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/61/318)، دون أن يغيب عن الأذهان أنه سيكون من الضروري أحيانا تعديل الأحكام المعتمدة. ولاحظ أن جمع البيانات الإحصائية ضروري لإعداد سياسات مواتية للنهوض بالمرأة وأن المؤشرات التي تقوم اللجنة الإحصائية حاليا بإعدادها بغية تقييم حجم ظاهرة العنف ضد المرأة ونطاق انتشارها ومدى حدوثها، سوف يتبين بدون شك أنها مفيدة جدا. وقد أعد بلده نظامه الخاص للقيام بصورة منتظمة بجمع بيانات مصنفة جنسانيا ستسمح له بتحليل الاحتياجات وتخطيط التدخلات وإعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج مع مراعاة

المرتبة الثالثة في هذا المجال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في ميدان التعليم حيث مثلت الفتيات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نسبة ٤٨ في المائة من مجموع تلاميذ الابتدائي والثانوي، وفي ميدان صحة الأم؛ وانخفض معدل الوفيات النفاسية من ٢٠٠ إلى ٨٠ عن كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧. وأخيرا تمثل النساء ٥٠,٢ في المائة من اليد العاملة في الزراعة، وزراعة الغابات، وتربية المائيات، و ٣٩,٤ في المائة في قطاع الصناعة، وازداد عددهن بنسبة كبيرة في مناصب المسؤولية.

٧١ - قالت إن بلدها يعمل إلى جانب المجتمع الدولي من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ويؤيد بدون تحفظ الحملة المتعددة السنوات التي استهلها الأمين العام. وعلى الصعيد الوطني، تم نشر توجيهات إدارية عقب اعتماد القانون المتعلق بمنع العنف العائلي، بغية تيسير إنفاذه، وبدأ في شهر حزيران/يونيه تحقيق سمح بالخصوص بجمع بيانات بشأن هذه المشكلة المستعصية. ونظمت دروس لمساعدة النساء، ولا سيما في الأوساط الريفية، على إدراك حقوقهن وعلى التصدي بفعالية للعنف العائلي، وطلب إلى وسائل الإعلام أن تدعم العمل الذي تضطلع به السلطات العامة. ورغم أن المهمة شاقة بصورة خاصة في مجتمع آسيوي فإن الحكومة الفيتنامية مصممة على الاستمرار في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٧٢ - السيد همزة (ماليزيا): أشار إلى أن بلده يتعاون منذ عام ٢٠٠٣ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج ومشاريع لفائدة المساواة بين الجنسين. وأضاف أن بلده الذي انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويؤيد تنفيذ منهاج عمل بيجين مصمم على الوفاء بواجباتها في جميع الميادين، وقد عدل بالفعل أطره القانونية والمؤسسية في هذا الاتجاه وهو يساعد، فضلا عن ذلك،

٨٠ - ولاحظت أن النساء يمثلن نصف المجتمع في بلدها، وهو مجتمع مسلم تحكمه الشريعة والقرآن ويؤمن بالحرية والمساواة بين الجنسين بدون تمييز على صعيد الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أُدمجت هذه المبادئ في جميع القوانين والتشريعات الوطنية، مثل الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، وتم إقرارها في ميادين التعليم، والعمالة، والمشاركة في الحياة الاقتصادية، والصحة بصورة خاصة، على نحو ما يشهد به وجود نساء ضمن الدبلوماسيين، والأطباء، والقضاة، وكذلك المدرسين.

٨١ - ومشيرة إلى أن بلدها كان أحد البلدان الأولى التي انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وأنه التزم بتنفيذها على الصعيد الوطني، أعربت عن ارتياح وفد بلدها لأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الرامية إلى وضع مشاريع وسياسات لتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢ - السيدة **جانغ دان** (الصين): أبرزت، في معرض الإشارة إلى التقدم المحرز في النهوض بالمرأة على الصعيد الدولي والتدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين، أن الصين قامت تدريجياً بإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياستها الوطنية. وهكذا فهي قد اتخذت تدابير قانونية واقتصادية وإدارية لإعمال هذه الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة، والقضاء على القوالب النمطية والتمييز، والقضاء على الأنشطة الإجرامية التي تقع النساء والأطفال ضحايا لها. وأضافت أن خطة العمل الوطنية الثانية للنهوض بالمساواة بين الجنسين (٢٠٠١-٢٠١٠) تتضمن ٣٤ هدفاً وتنص على ١٠٠ تدبير لكفالة النهوض بالمرأة، وأن الصيغة الجديدة لبرنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ تتضمن فرعاً مكرساً للنهوض بحقوق ومصالح النساء وحمائتهن.

المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد حددت كذلك مؤشراً لأوجه التفاوت بين الجنسين بغية تقييم الحالة في ميادين الصحة والتعليم والاقتصاد وتمكين المرأة على مدى عدة سنوات في فترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٦.

٧٥ - وأكد في الختام أن بلده سيواصل العمل من أجل تحسين وضع المرأة وسيخصص مكانة كبيرة في سياساته وبرامجه للاعتبارات الجنسانية.

٧٦ - السيدة **أبو بكر** (الجمهورية العربية الليبية): أعربت عن تأييد وفدها بدون تحفظ للوعد بالوفاء بالالتزامات المعلنة في بيحين وكذلك لكل القرارات المتعلقة بالمرأة والصادرة عن مختلف المؤتمرات الدولية.

٧٧ - وأكدت أن العنف ضد المرأة وسياسات التمييز تشكل أسوأ ضروب الانتهاك لحقوق الإنسان. وأوضحت أن المرأة و الفتاة تعانين من العنف في جميع أنحاء العالم أياً كانت الإيديولوجية السائدة في البلد وأياً كان انتماؤهما الاجتماعي أو الديني أو العرقي.

٧٨ - وبالرغم من الصكوك التشريعية وأحكام القانون الدولي المتعلقة بحظر العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ما زالت النساء يقعن ضحايا للعنف في مناطق النزاعات المسلحة. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يعملوا بحزم أكبر على كفالة أن تتحسن حماية المجتمع للضحايا ومساعدته لهن.

٧٩ - وأضافت أن الانتهاكات الفادحة لحقوق المرأة الفلسطينية والعربية في الأراضي المحتلة مصدر للقلق تماماً مثل تردّي حالة المرأة الأفريقية التي تعاني من الفقر والجوع والأمراض والنزاعات المسلحة. وأعلنت أن وفد بلدها، إذ يدين بشدة الاتجار بالنساء بوصفه جريمة ضد البشرية يتوخّى تعزيز التعاون الدولي لوضع حد لهذه الجرائم المشينة التي تدوس الكرامة البشرية.

عمل تهدف إلى تعزيز عمالة المرأة، والتقليل من الفجوة في الأجور بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في النشاط السياسي على المستوى المحلي وغيره. وينص الدستور الآن على ضرورة التمثيل المتكافئ للجنسين في قوائم المرشحين، واعتمد في عام ٢٠٠٦ قانون معدل لقانون الانتخابات التشريعية الوطنية لتخصيص مزيد من المقاعد للمرأة.

٨٦ - وأعربت عن تأكيد بلدها من جديد على أهمية اعتماد القرار المتعلق بهذه المسألة، لأنها توافق تماما على الحملة التي استهلها الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة، وهي تعيد التأكيد أن هذا العنف يتعارض مع الحقوق الأساسية وله، فضلا عن ذلك، تكلفة اقتصادية واجتماعية. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت سلوفينيا عدة قوانين ووضعت تدابير وبرامج لحماية ضحايا العنف العائلي. ويمثل الاتجار بالأشخاص الذي تقع المرأة ضحية له مجالا رئيسيا آخر للعمل الذي تضطلع به سلوفينيا، على نحو ما يتبين من اعتماد خطة العمل الرامية إلى قمع هذه الممارسة ومساعدة الضحايا على التغلب على الصدمة النفسية وعلى الانتصاف. وأكدت في الختام أن الحرص على احترام الحقوق الأساسية للمرأة في جميع الميادين يظل ضرورة حاصلة، تماما مثل مكافحة جميع أشكال العنف التي تستهدف المرأة، بغية تحقيق هدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨٧ - السيدة ساباتو (شيلي): أشارت إلى أن تعزيز حقوق المرأة والتنفيذ الفعلي لمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ميدانان ذوا أولوية لعمل حكومتها التي اعتمدت برنامجا لفائدة تحقيق المساواة بين الجنسين يتمحور حول مشاريع إصلاحية في ميادين نظام المعاشات، ومرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، والعمالة. وأعربت عن ارتياحها لكون طرائق العمل الجديدة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد حققت نتائج مرضية، لكنها رأت أن عقد الدورات في مجالس متوازية

٨٣ - بيد أنه ما زالت ثمة عراقيل عديدة تعوق النهوض بالمرأة. وقد أدرك المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى المخصص للأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن النهوض بالمساواة بين الجنسين يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف أخرى للألفية، لكنهم أدركوا أيضا أن أوجه تفاوت هائلة ما زالت قائمة بين المناطق وفي البلدان رغم كل التقدم المحرز. ويجب بالتالي حشد الموارد واتخاذ تدابير للتغلب على العراقيل التي تحول، مثلا، دون تمكن النساء من الحصول على عمل أو من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. واختتمت ببيانها بتأكيد أنه يتعين على المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة، بدعم من المنظمات الدولية المختصة، تقديم مساعدة مالية للبلدان النامية والتعاون معها على الصعيد التقني وتأمين حصولها على التدريب، لكي تحقق في الآجال المحددة أهداف الألفية وتفي بالالتزامات المعلنة لدى انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٨٤ - السيدة شتيغليك (سلوفينيا): أشارت إلى التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال النهوض بالمرأة، ولا سيما بفضل الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الكبرى بشأن هذه المسألة، لكنها أكدت على ضرورة مواصلة الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها واتباع نهج شامل، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات المعنية، للوفاء بالالتزامات المعلنة لفائدة المرأة وبالخصوص لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ - وأضافت أن بلدها يولي أهمية كبرى للمساواة بين الجنسين لتمكين المرأة داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأن حكومتها مصممة على مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ الاستراتيجيات القائمة على أفضل وجه. وقد أنشأت الهيئات اللازمة لهذا الغرض، مثل مكتب تكافؤ الفرص الذي يتعاون بالخصوص مع المنظمات غير الحكومية، واعتمدت خطط

الفصل الخامس من التقرير) وعلى تقرير فترة السنتين للصندوق.

٩٠ - وأضافت أن بلدها الذي شارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة يعرب عن ارتياحه لاعتماد القرار ١٧٧/٦٢ حديثا لكنه يطلب توضيح مدلول "الكيان المختلط" المذكور في القرار. وقالت أن بلدها الذي يود مواصلة المساهمة في إصلاح المنظومة مرتاح لاعتماد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار ٣٠/٦ الذي كان قد قدمه.

٩١ - السيد أميل (باكستان): أعاد تأكيد أن كرامة المرأة ووضعها متطلبان أخلاقيان ومبدآن توجيهيان لكل مجتمع تقدمي تسوده المساواة، وأشار إلى أن إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، التي لم تنفك تشكل أطر السياسة العامة للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤكد جميعا أن القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شروط مسبقة للتنمية المستدامة، ومراحل أساسية في تحقيق الأهداف المقررة على الصعيد الدولي، ولا سيما أهداف الألفية.

٩٢ - وأضاف أن بلده، وعيا منه بأن الفقر والتأخر في النمو مترابطان على نحو وثيق، يتوخى الاهتمام على أساس الاستعجال بمصير النساء في الأرياف، أو في حالات النزاع، أو في الأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وبمصير المهاجرات وضحايا الاتجار بالأشخاص، والنساء اللاتي تعرضن لتدابير قسرية انفرادية. وأوضحت أن دستور بلدها يضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين والمشاركة الكاملة للنساء في جميع ميادين المجتمع. وأكد أن الحكومة الديمقراطية قد أعطت أولوية مطلقة لتمكين النساء اللاتي يمثلن ٤٩ في المائة من السكان. وأكد، استنادا إلى أرقام قدمها، على النسبة المرتفعة

يجب أن يظل تديبرا مؤقتا لأن الجلسات العامة موالية بقدر أكبر للسماح بإجراء تحليل متعمق، ومتعدد التخصصات وشفاف للتقارير المقدمة من البلدان.

٨٨ - وأضافت أن بلدها، إذ يدين جميع أشكال العنف ضد المرأة قد انضم في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى حملة "لا للعنف ضد المرأة" التي استهلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما لحملة الأمين العام، وهو يواصل الاضطلاع في هذا الميدان بمشاريع ورد وصف بعض منها في تقرير الأمين العام (A/63/214). وقد اشترك كذلك في تقديم مشروع قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلق بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وقالت إن وفد بلدها الذي كان قد اشترك في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٢، يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام عن المسألة (A/63/222). وأعربت في هذا الصدد عن ارتياح وفدها للجهود المنسقة المضطلع بها للتقليل من الوفيات النفاسية، وكذلك للالتزامات المعلنة حديثا بهدف تعجيل التقدم المحرز في سبيل تحقيق الهدف ٥ أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والمناسبة الموازية المكرسة للهدفين ٤ و ٥ والتي اشترك بلدها في رئاستها. وبما أن المؤشرات الوطنية المتعلقة بصحة الأم والطفل واعدة، فإن الرئيسة استهلّت حملة تهدف إلى القضاء على الوفيات النفاسية ووفيات الرضع في أمريكا اللاتينية.

٨٩ - وأضافت أن وفد بلدها يعرب عن ارتياحه للأنشطة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والموصوفة في التقرير A/63/205 وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الصندوق الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة. ويؤكد الوفد على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورتها الثامنة والأربعين (انظر

لحماية النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضافت أن الحكومة قد اعتمدت حديثاً، من جهة أخرى، مخططاً للعمل في مكافحة الوفيات النفاسية بهدف تعجيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصصت له ميزانية تبلغ ٦,٥ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

٩٦ - ورغم كل الجهود المبذولة لكفالة الاعتراف بدور المرأة في التنمية، فإن الطريق ما زال طويلاً ومن الضروري تحقيق المزيد من التعبئة للمجتمع الدولي. وأعلنت أن بلدها سيقدم مشروع قرار جديد بشأن الإصابات بناسور الولادة، وبالإشارة إلى أن مشروع قرار قد اعتمد في عام ٢٠٠٧ بدون تصويت أعربت عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار الجديد بتأييد كل الدول الأعضاء.

٩٧ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): أبرز أن أوجه التفاوت بين الجنسين تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأكد أن الجوانب العملية لحماية المرأة وتحسين وضعها يجب أن تبقى ضمن أولويات التشريعات القائمة. وأضاف أنه يتعين تعزيز دور لجنة وضع المرأة، التي تمثل جهاز التنسيق الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الدفاع عن المرأة. ولاحظ أن الحملة التي استهلها الأمين العام تكتسي أهمية أساسية، ورأى أنه ثمة مغزى في تطابق تاريخ نهاية فترتها مع الأجل المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥. وأعرب عن اتفاق بلده مع الأمين العام على أن عدم تحديد نهج وحيد لتسوية مشكلة العنف ضد المرأة يتيح لكل دولة إمكانية إعداد استراتيجيتها الخاصة في هذا الميدان.

٩٨ - وقال إن تحسين وضع المرأة يمثل أولوية للسياسة الاجتماعية لحكومته التي تسعى إلى مساعدة النساء على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية ولا سيما بالنظر

للنساء في جميع قطاعات المجتمع. وقال إن بلده يفتخر بتحقيقه أن امرأة تحتل حالياً منصب رئاسة الجمعية الوطنية وأن عضوات مجلس النواب الباكستاني، بإلهام من رئيسة الحكومة السابقة بنازير هوتو، يشكلن الآن قوة جماعية بارزة تشارك في اتخاذ القرارات على أعلى مستوى.

٩٣ - وبعد أن أشار إلى الترتيبات العديدة التي اتخذتها الحكومة لفائدة النهوض بالمرأة مثل خطة العمل الوطنية التي استهلّت في عام ١٩٩٨ والتي تولي عناية خاصة للمجالات الاثني عشر المنصوص عليها في منهاج عمل بيجين، ذكر بعضاً من التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها الدولة لتهيئة مناخ يسوده عدم التسامح على الإطلاق مع مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة. واختتم بيانه بالتشديد على ضرورة تعزيز الشراكات العالمية والوفاء بالتزامات المعلنة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لتأمين التنفيذ الفعلي لمنهاج عمل بيجين.

٩٤ - السيدة ساو (السنغال): أكدت على الترابط القائم بين النهوض بالمرأة والنمو الاقتصادي والذي يحمل البعض على تأكيد أن القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي فإن تحقيق الهدف ١ للألفية يتوقف أيضاً على تحقيق الهدف ٣. ويقتضي ذلك أن تقبل البلدان المتقدمة تقديم المعونة اللازمة للبلدان النامية وأن تقوم هذه البلدان ببذل جهود حازمة.

٩٥ - وذكرت أن بلدها اعتمد سياسات وتدابير جديدة لفائدة المرأة وأن دستور الجديد يكفل الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وأكدت أن بلدها يعمل حالياً على إلغاء الأحكام التمييزية من قوانينه الوطنية. ويضاف إلى ذلك إعداد استراتيجية وطنية ترمي إلى إتاحة نفس الفرص للرجال والنساء ليساهموا في تنمية البلد والاستفادة منها. وتشمل مكافحة التمييز كذلك ميدان الصحة، وذلك بالخصوص

باتصال وثيق مع الأجهزة الحكومية وتوفير الرعاية الطبية والدعم النفسي والمساعدة في مجال إعادة التأهيل الاجتماعي.

١٠١ - وقال في الختام إن تحسّن وضع المرأة جليّ، لكن لم يزل يتعين إنجاز الكثير لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وإن بلده على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي ولمواصلة مشاركته في العمل الذي يضطلع به في هذا الميدان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

لوجود استراتيجية مواتية للمساواة بين الرجال والنساء في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية والمتعلقة بالسلطة.

٩٩ - وقد خُصّصت مكانة بارزة لحماية الأم والطفل، كما أن الرئيس الروسي أعلن عام ٢٠٠٨ سنة الأسرة. وأضاف أن رفع مكانة الأسرة ودورها في المجتمع يسمح بتعزيز تقاليد حماية الأم والطفل وتحقيق استقرار الحالة الديموغرافية. وقد اتخذت الحكومة كذلك تدابير لخفض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع من جهة، ولحماية الصحة الإنجابية وتشجيع الإنجاب من جهة أخرى. وتحصل الأمهات على استحقاقات في شكل علاوات الحمل وخدمات رعاية للطفل، مثلا، ويجري تمويل المعونات المتاحة لربات البيوت من صندوق للتأمين الاجتماعي، وفي هذا دليل على إقرار الحكومة بالأومومة بوصفها عملا كاملا بمحد ذاته. وقد بذلت جهود هائلة لإقامة نظام في جميع الأقاليم لتوفير المساعدة الطبية للنساء عند الولادة ولتحديث مراكز التوليد. ويتواصل حاليا بناء ٢٨ مركزا للرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها. وقد أصبحت نتائج هذه التدابير ظاهرة بالفعل: في عام ٢٠٠٧ ازداد عدد الولادات بنسبة ٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦، ويتأكد هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٨.

١٠٠ - وتمثل مكافحة جميع أنواع العنف ضد المرأة والطفل جانبا آخر لسياسة الحكومة التي اعتمدت سلسلة كاملة من التعديلات الرامية إلى تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي أعمال العنف، ولا سيما العنف الجنسي. وتخضع الممارسات في مجال تطبيق القوانين لمراقبة الرابطة الاجتماعية، وبالخصوص المنظمات النسائية غير الحكومية. وبإمكان ضحايا العنف الحصول على مساعدة مجانية مع صون سرية هويتهم في مؤسسات تابعة للقطاع العام أو الخاص، وتم إنشاء العديد من دور الرعاية التي تعمل